

مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل المعيار الدولي للتقارير المالية
الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. IFRS for SMEs
The Effectiveness Of Applying The CFS in small and medium
enterprises

أ.رحماني يوسف زكريا
جامعة تلمسان، الجزائر
saidanimouh@gmail.com

أ.سعيداني محمد السعيد
جامعة غرداية، الجزائر
zakariay_rahmani@yahoo.fr

تاريخ التسليم: 2018/03/20، تاريخ التقييم: 2018/05/29، تاريخ القبول: 2018/06/05

Abstract :

The purpose of this study is to determine the effectiveness of applying the CFS in small and medium enterprises, the system brought a new rules and principles on the environment of this kind of companies. These rules and principles generate a radical in accounting practices, which were applied before the aim is also to know the difficulties which encounter these kind of companies in applying the system. especially in the back of a financial market which may used in valuing financial statement items based through the fair value.

This study also examines the possibility to update financial accounting system with IFRS for SMES to benefit from international experience to raise the level of performance particularly in accounting. Finally, we reach some results through the use of a questionnaire one of the main need of training to minimize the difficulties which may encounter in applying this system and guarantee the benefits of its advantages.

Keywords : financial accounting system, the simple accounting, applying the CFS in SMES, difficulties of applying, IFRS for SMES.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار القواعد والأحكام التي جاء بها هذا النظام جديدة على بيئة هاته المؤسسات، حيث أحدثت تغييرا جذريا في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إضافة إلى معرفة الصعوبات والعراقيل التي تواجه هذه المؤسسات عند تطبيق هذا النظام، خصوصا في ظل غياب سوق مالي يتم اللجوء إليه لتقييم عناصر القوائم المالية وفق القيمة العادلة لهذا النوع من المؤسسات.

كما تطرقت الدراسة إلى إمكانية تحسين النظام المحاسبي المالي مع معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف الاستفادة من التجربة الدولية من أجل الارتقاء بمستوى أداءها خاصة في الجانب المحاسبي.

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج عن طريق الاستعانة بالاستبيان تقضي بضرورة تكثيف الدورات التكوينية، حتى يتم تجاوز الصعوبات الناجمة عن تطبيق هذا النظام، وضمان الاستفادة من المزايا التي يحققها.

الكلمات المفتاحية : النظام المحاسبي المالي SCF، النظام المحاسبي المبسط، تطبيق SCF في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صعوبات التطبيق، المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

من المعروف بان المؤسسات الصغيرة و متوسطة تلعب دورا لا يستهان به في الاقتصاد المحلي وخصوصا لمساهمتها في توفير وظائف عديدة و بالتالي قدرتها على الحد من البطالة و التقليل من مشكلة الفقر ، كون هذا النوع من المؤسسات لا يحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة فان عملية قيامها يكون ابسط بكثير من قيام المؤسسات الكبيرة ، و بالتالي كلما تعددت ساهمت بشكل أكثر فاعلية في حل مشاكل الاقتصاد المحلي .

ولقد عرفت الجزائر مع مطلع سنة 2010 تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعوض المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 ، و ذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة و تكريسا لانتقال الجزائر لاقتصاد السوق ، بحيث يعبر هذا النظام المحاسبي عن مجموعة القواعد و الممارسات المحاسبية فهو الإطار الذي يشمل القواعد و المبادئ و الأسس التي تساعد المؤسسة على تبويب و تسجيل العمليات و إثباتها في الدفاتر و السجلات ، و استخراج البيانات و الكشف المحاسبية و الإحصائية و تحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل و الأدوات المستخدمة في هذا النظام و قد تضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير المحاسبة و مدونة للحسابات تسمح بإعداد التقارير المالية على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، كما يشكل الإطار التصوري دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها .

إن الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرافقه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المؤسسات، وعليه قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير محاسبية خاصة بها من جهة و قيام الجزائر بتبسيط نظامها المحاسبي المالي الذي تطرق للمؤسسات الصغيرة من حيث مسكها لمحاسبة مبسطة بشكل يتلاءم مع طبيعتها و يتوافق مع احتياجاتها الأمر الذي يسمح بإمكانية وجود بيئة محاسبية مشجعة لهذا النوع من المؤسسات تمكن من استمراريتها و ترقية نشاطها بشكل أحسن من خلال المزايا التي توفرها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إشكالية الدراسة:

تتلخص بشكل أساسي حول مدى فاعلية وملاتمة النظام المحاسبي المالي المطبق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى استجابته لمتطلبات التطوير والتحديث في هذا المجال.

وتفرع منها التساؤلات الفرعية التالية:

- هل النظام المحاسبي المالي يتلاءم مع الاحتياجات المحاسبية لجميع المؤسسات مهما كان حجمها؟

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل في تطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المالي؟

- ما مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على أهم المشاكل المتعلقة بتطبيق قواعد وتعليمات النظام المحاسبي المالي من جوانبه المختلفة وسبل رفع كفاءة الأداء المحاسبي.
- محاولة الوصول إلى نتائج وتقديم التوصيات الملائمة لتطوير النظام المحاسبي المالي المطبق بحيث يوفر قاعدة بيانات ملائمة.

وللإجابة على التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية قمنا باستخدام أدوات البحث والمتمثلة في توزيع الاستمارة على أفراد عينة مكونة من 23 على مستوى ولاية الأغواط وبعض الولايات المجاورة مع العلم أن الاستمارة تتكون من ثلاثة أقسام حيث أن القسم الأول يتمثل في معلومات عامة حول العينة المدروسة، أما القسم الثاني فيتمثل في معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المالي على تلبية متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والصعوبات التي تواجهها هذه الخدمات عند تطبيق النظام بينما القسم الثالث يبين مدى تكيف النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من خلال الدراسة في معرفة مدى فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمكانية تطويره قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

- تقديم النظام المحاسبي المالي

- صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- الجزء الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات المحاسبية.
- المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الجزء الثالث: آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- الدراسة الاستبنايية
- الجزء الأول: واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصال
- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
- يعد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العراقيل التي تصادف كل محاولة لدراسة هذا النوع من المؤسسات، وذلك بشهادة الكثير من الباحثين والمسؤولين في المنظمات الدولية ومرجعية هذا الاختلاف في التعاريف وصعوبة الخلوص إلى تعريف موحد بين جميع الدول لعدة عوامل يمكن تقسيمها إلى (سلطاني، 2006، ص.41):
- أ- المعايير الكمية: يجب الاستناد إلى عدة معايير ومؤشرات لوضع الحد الفاصل بين المؤسسات فيما يخص تحديد الحجم وهذه المؤشرات تقسم إلى (لرقت وآخرون، 2003، ص.02):
 - عدد العمال.
 - رأس المال المستثمر.
 - حجم الإنتاج.
 - قيمة المبيعات.
 - القيمة المضافة.
- ب- المعايير النوعية: نظرا لصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد على المعايير الكمية فقط، اضطر الباحثين إلى استعمال معايير نوعية تتمثل في (دومي، وعطوي، 2003، ص.04).
 - الاستقلالية والمسؤولية.
 - الملكية.
 - الحصة السوقية.
 - التكنولوجيا (بدوي، 2004، ص.05).

وتعتبر هذه المرجعية الأولى للقانون الأمريكي في تعريفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويمكننا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من غيرها انطلاقاً من (ناصر، وعواطف، 2011، ص.34):

-استقلالية الإدارة والملكية.

-محدودية نصيب المؤسسة من السوق.

-ألا يزيد عدد العاملين في المؤسسة عن 250 عامل.

-ألا يزيد إجمالي الأموال المستثمرة عن 09 ملايين دولار.

-ألا تزيد القيمة المضافة للتنمية للمؤسسة عن 4.5 ألف دولار.

-تعريف الاتحاد الأوروبي : هو التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 بأنها (رايس ، ونوي، 2009، ص.03):

-تشغل أقل من 250 عامل.

-رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو

والتي تراعي مبدأ الاستقلالية.

أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعريف الاتحاد الأوروبي والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في ديسمبر 2001 حيث يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي (مقدم، وبن النوي، 2013):

الصف	عدد الأجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية
مؤسسة مصغرة	1-9	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون
مؤسسة صغيرة	10-49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون
مؤسسة متوسطة	50-250	200 مليون - 2 مليار دج	100-500 مليون

- تقديم النظام المحاسبي المالي:

أ- تعريف النظام المحاسبي المالي:

لقد جاء نص المادة 03 من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي "المحاسبة المالية" كما يلي: "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلوماتية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية" (الجريدة الرسمية، العدد رقم 74، 2007، ص.03)

ب- مجال التطبيق: يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي يمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها والمعنيون بمسك المحاسبة المالية هم (الجريدة الرسمية، العدد رقم 2007، 74، ص. 03).

-الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.

-كما يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حد معين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة (الجريدة الرسمية، العدد رقم 2008، 19، ص. 92)

ج- المستجدات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي:

أ- من حيث الإطار المفاهيمي.

ب- من حيث المبادئ المحاسبية: موجودة في المخطط المحاسبي الوطني.

ج- من حيث المصطلحات والتعاريف.

د- من حيث عدد ونوع القوائم المالية.

ه- من حيث عرض وتقديم القوائم المالية.

و- من حيث الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية (شنونف، 2009، ص ص. 88-89)

د- المحاسبة المالية المبسطة المطبقة على المؤسسات الصغيرة في الجزائر:

تخضع المؤسسات الصغيرة التي تتوفر فيها بعض الشروط رقم الأعمال وعدد العمال وطبيعة النشاط والمحددة من طرف وزارة المالية لنظام المحاسبة المالية المبسطة والذي يعرف بمحاسبة الخزينة، وترتكز محاسبة الخزينة على إعداد سجل للأموال يعرف بدفتر الخزينة ويتم على مستواه إبراز التدفق سواء كانت إيرادات أو خسائر صافية (الجريدة الرسمية، العدد رقم 2008، 19، ص. 19)

يمكن تطبيق نظام المحاسبة المالية المبسطة من طرف المؤسسات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد عمالها خلال سنتين مائيتين ما يلي (الجريدة الرسمية ، العدد رقم 2008، 19، ص. 22).

ملاحظات	رقم الأعمال	عدد العمال	نشاط المؤسسة
يتضمن رقم الأعمال النشاطات الرئيسية والثانوية	10 مليون دينار	09 أجزاء يعملون	النشاط التجاري
	6 مليون دينار	ضمن الوقت الكامل	الإنتاجي والحرفي
	3 مليون دينار		نشاط الخدمات
	3 مليون دينار		نشاطات أخرى

هـ - إجراءات نظام المحاسبة المالية المبسطة:

تطبيق المؤسسة لنظام المحاسبة المالية يتطلب منها تقسيمه في مرحلتين: المرحلة الأولى: تكون خلال السنة وتتمثل في متابعة مختلف العمليات التي قامت بها. المرحلة الثانية: تكون في نهاية السنة من خلال قيامها بجملة من التصحيحات (الجريدة الرسمية، العدد رقم 19، 2008).

صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

أ- صعوبات متعلقة بالاقتصاد الوطني (بن بلقاسم، 2009، ص. 244):

- غياب المنافسة الفعلية ونشاط السوق الموازية.

- غياب أسواق متخصصة تستعمل أسواقها المرجعية للتقييم.

- غياب نظام معلوماتي لاقتصاد وطني.

- غياب السوق المالية البورصة.

ب- صعوبات متعلقة بالنسبة لمحاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تجاني، ورضوان، 2013)

الجزء الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التطورات المحاسبية.

المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بوضع معايير خاصة بها والتي تبين كيفية إعداد القوائم والتقارير المالية المتعلقة بها.

في شهر أبريل 2009 تقرر اعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS FOR SMES ولغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط القياس لتمكين المستثمرين والمقرضين لمقارنة الأداء والوضع المالي للمؤسسات المتشابهة (www.iasplus.com/standard/ifrsforsmes.htm، 2017)

لقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها المؤسسات التي لا يوجد بها مسؤولية عامة ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من المستثمرين الخارجيين، ومن أسباب تطوير المعايير الدولية للتقارير المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (www.iasb.org)، 2017)

- تزويد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعايير محاسبية ذات جودة عالية مفهومة ومطبقة دوليا في جميع المؤسسات.

- تخفيف العبء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في استخدام المعايير الدولية.

- تلبية رغبات ومتطلبات مستخدمي المعلومات المالية لهذه المؤسسات.

ب- إمكانية تكييف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمثل المبادرة الأخيرة التي قامت بها هيئة معايير المحاسبة الدولية المتمثلة في إعداد IFRS FOR SMEs فرصة حقيقية للجزائر في تحقيق أهدافها المحاسبية ومن ثم الاقتصادية بأقل تكلفة، وأقل وقت ممكن كما أن اعتماد هذا المعيار في إعداد نظم محاسبية مبسطة يزيد من فرص الاستفادة من الاقتصاد العالمي لأنه يمثل مرجعية محاسبية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعتمد على معظم الدول اليوم كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية الأمر الذي يجعل من IFRS FOR SMEs أداة أكثر حداثة لدفع القطاع وتطويره فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق المالية (عزاوي، ومهاوة، 2012)

الجزء الثالث: آفاق تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الدراسة الاستبائية:

بالنسبة لعينة الدراسة لم يتم تحديدها بشكل مسبق قبل توزيع أو نشر استمارة الاستبيان حيث توزيع 35 استمارة على عينة عشوائية اشتملت على مهنتين وعاملين في مجال المحاسبة المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بعد القيام بعملية الفرز والتبويب تم الإبقاء على 23 استمارة صالحة والتي تستخدم في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

1- عرض الدراسة الإحصائية:

النسبة إجمالية %	نسبة الإستجابة %		الإستبيان		العدد	البيان
	الإلكتروني	الورقي	الإلكتروني	الورقي		
100	100	100	15	20	35	عدد الإستمارات الموزعة
71.43	66.66	75	10	15	25	عدد الإستمارات المسترجعة
5.71	6.66	5	1	1	2	عدد الإستمارات الملغاة
65.71	60	70	9	14	23	عدد الإستمارات الملائمة

المصدر: من إعداد الباحثين.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

لإستخلاص النتائج تم إستخدام برنامج التحليل الإحصائي المعروف بـ: (SPSS 20) بهدف الحصول على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في دراسة إتجاهات آراء العينة، حيث تضمن الإستبيان 12 سؤالاً موزعة على ثلاثة محاور إعتماًداً على مقياس ليكرت الثلاثي (LikertScale).

1-2 المعطيات الوصفية:

النسبة %	التكرار	المتغير	
73.91	17	نكر	الجنس
26.09	6	أنثى	
100	23	من 25 إلى 40 سنة	
56.52	13	محاسب معتمد	إطار مهني
21.74	5	محافظ حسابات	
8.69	2	خبير محاسبي	
13.04	3	اطار محاسبي	
56.52	13	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
21.74	5	من 5 إلى 10 سنوات	
13.04	3	من 10 إلى 15 سنوات	
8.69	2	أكثر من 5 سنوات	

المصدر: من إعداد الباحثين.

2-2 الممارسات المحاسبية للمؤسسة خاصة بتطبيق SCF

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
01	هل أنت مطلع على النظام المحاسبي المالي SCF	1.478	0.846	موافق
02	هل القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة	1.043	0.21	موافق
03	هل تعتقد أن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.609	0.839	موافق
04	هل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) أدى إلى زيادة شفافية حسابات	1.565	0.843	موافق

مؤسستكم			
05	هل قامت مؤسستكم بتطبيق جميع أحكام وقواعد النظام المحاسبي المالي	2.13	0.92 غير موافق
06	هل واجهتكم مشاكل أو صعوبات عند تطبيق SCF	1.913	0.733 محايد
07	ترى أن تفعيل نظام المعلومات المحاسبي يسمح بضمان فعالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.522	0.51 موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

3-2 أسئلة خاصة حول المعايير الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

IFRSforSMES في الجزائر

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الإتجاه العام
08	هل أنت مطلع على المعايير IFRSforSMES	1.522	0.51	موافق
09	هل ترى أن تبني الجزائر لمعايير المحاسبية الدولية يتوجب عليها تبني المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2.087	0.95	غير موافق
10	هل ترى أن تبني الجزائر لمعايير IFRSforSMES مناسب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	1.174	0.388	موافق
11	هل ترى أن متطلبات الإفصاح التي جاء بها مفيدة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاتخاذ قراراتهم	1.464	0.744	موافق
12	هل ترى أنه يتوجب تحيين النظام المحاسبي المالي الجديد SCF مع المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1.482	0.832	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين.

- من خلال الدراسة الميدانية ، توصلنا الى النتائج التالية:

سريان تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF منذ سنة 2010 في كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما أن هناك إجماع على أن تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF يسمح بضمان الشفافية و الثقة لمختلف الأطراف الفاعلة مع المؤسسة، كما أن الممارسة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت تدريجيا تستند للقواعد و للإحكام التطبيقية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي SCF

كما تبين أن هناك بعض المشاكل و الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث لاقى بعض الأفراد صعوبة تكمن في تقييم بعض عناصر الميزانية، و هذا لعدم وجود سوق مالي يمكن

من خلاله تقييم لهذه العناصر بالإضافة إلى بعض المشاكل كالمعالجة المحاسبية و توضيق عناصر القوائم المالية يعود نتيجة إلى الغموض الذي يميز بعض القواعد المحاسبية.

- فقد تبين من خلال الدراسة إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية اخذ في الحسبان خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إصداره للمعيار الدولي للتقارير المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بهدف توفير معلومات مالية محاسبية ذات شروحات مبسطة تعكس احتياجات مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و هو ما يجعل اهتمام الدولة بمحاولة تكييف نظامها المحاسبي المالي مع المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الخاتمة:

إن أهداف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وبالأخص الصغيرة والمتوسطة منها من الإفصاح عن القوائم المالية ذات الغرض العام، والانعكاسات التي يمكن حدوثها على مستواها الداخلي بفعل الانتقال إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، حيث تكتسي أهداف القوائم المالية أهمية بالغة خاصة عندما تكون هذه المؤسسات بصدد تحديد مفهومها، و قد أصبحت تتمحور أهداف القوائم المالية حول نقطة أساسية وهي منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات من طرف مختلف الفئات المستخدمة لها على رأسهم المستثمرين، وترسخ هذا الاتجاه خاصة على أساس التحول في تعريف محاسبة و اعتبارها كمنشآت خدمية، والتركيز على وظيفة الاتصال و اعتبارها مقدمة لوظيفة القياس المحاسبي، حيث أصبحت قضية إفصاح المؤسسة عن المعلومات ودرجة ملائمتها و موثوقيتها من القضايا الملحة لدى متخذي القرارات.

في الواقع فإن الجزائر اعتمدت تطبيق النظام المحاسبي المالي على جميع المؤسسات.بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهذا أمر غير عملي، فمعظم هذه المؤسسات عانت من مشاكل وصعوبات جراء تطبيق هذا النظام الذي لم يأخذ خصوصيتها بعين الاعتبار، فضلا عن العديد من الإجراءات وقواعد التقييم التي جاء بها هذا النظام لم تطبق أساسا حتى في المؤسسات الكبيرة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية ولعل أبرزها خلق مناصب الشغل و القضاء على البطالة سواء في الدول المتقدمة أو النامية، فكانت الحاجة إلى معلومات مالية و محاسبية خاصة بهذه المؤسسات لمختلف الفئات والأطراف المستخدمة لها، فكان

للمعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة IFRS for SMEs الدور في هذا باعتبار لغة المعيار موحدة لا تخدم طرف واحد أو دولة واحدة أو إقليم محدد وإنما ذو طابع دولي لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية و المحاسبية، و الجزائر كغيرها من الدول ظهرت الحاجة إلى تبسيط نظامها المحاسبي المالي وتحيينه مع المعايير المحاسبية الدولية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SMEs للاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه المعايير.

نتائج الدراسة:

- النظام المحاسبي المالي خطوة هامة وإجبارية ولكن مدى نجاعته يبقى رهن الظروف وطبيعة بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- النظام المحاسبي كلما هبط سهل وغير معقد من حيث التطبيق وبالتالي تكلفة المنفعة أكبر من التطبيق.
- تفاعل كل من الأطوار التشريعية والقائمين على الجانب الأكاديمي والمهني للمحاسبة إضافة للمؤسسات من أجل التطبيق النظام المحاسبي المالي.
- إن تطبيق النظام المحاسبي المالي له آثار إيجابية على البيئة المحاسبية الجزائرية من الناحية النظرية لكن تبقى فعاليته رهن الواقع والوقت.
- بظهور المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير نفس الجودة للمعلومات المحاسبية مقارنة بما توفره معايير لإبلاغ المالي.

التوصيات:

- تبسط النظام المحاسبي المالي يجعله نظام مرن يتناسب ويتطور مع حجم المؤسسة نظام كامل للمؤسسات الكبيرة ونظام أقل تعقيدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظام بسيط للمؤسسات المصغرة
- عقد ورشات عمل ودورات تكوينية لممارسي مهنة المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف توعيتهم بأهمية وفائدة المعلومة المحاسبية.
- إلزام المؤسسات الصغيرة باعتماد أنظمة محاسبة تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية حيث أن هذه الأنظمة متوفرة وبشكل كبير وبتكلفة متدنية.
- ضرورة وجود نصوص قانونية تتلاءم مع أنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

- الاستفادة من تجارب الدول في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اهتمام الدولة بتكثيف النظام المحاسبي المالي مع المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الهوامش والإحالات:

- بدوي، محمد وجيه.(2004). تنمية المشروعات الصغيرة: ومردوده الاقتصادي والاجتماعي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- بن بلفاسم، سفيان(2009). النظام المحاسبي الدولي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الاسواق. جامعة الجزائر: اطروحة دكتوراه دولة في العلوم .
- تجاني، محمد العيد، ورضوان عادل.(2013). صعوبات تطبيق النظام المحلي لمالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر. جامعة الوادي: ملتقى الوطني الأول حول واقع وآفاق النظام المحلي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- الجريدة الرسمية ، العدد رقم 74،القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد 6 و 7 ،الجزائر، 2007.
- الجريدة الرسمية، العدد19، قرارا يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة 02، الجزائر، 2008.
- دومي، سمراء، وعطوي، عبد القادر.(2003).التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية. جامعة سطيف .
- رايس، حدة، ونوي، فطيمة الزهرة.(2011). حوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، قراءة في ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر الصادر في 2009. الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2010 - 2011، جامعة بومرداس.
- سلطاني، محمد رشيد(2006). التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر (واقعة ، أهمية وشروط تطبيقه)- حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، جامعة المسيلة: مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال.

- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS ، المكتبة الشركة الجزائرية بوداود الجزاء الثاني ، 2009.
- عزاوي، عمر، ومهاوة، أمال، المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فرصة وتحدي للدول النامية. مجلة الباحث. (العدد 11).
- لرقط فريدة، وآخرون. (2003). دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها. مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف.
- مقدم، عبيرات، بن النوي، مصطفى. (2013). العناقيد الصناعية و دورها في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مجلة دراسات. (العدد رقم 19) .
- ناصر، سليمان، ومحسن، عواطف. (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. الملتقى الدولي الأول حول، الاقتصاد الإسلامي واقع ورهانات المستقبل غرداية.